

خطة كيري... عودة للمفاوضات بعد فشل التصعيد العسكري

لقمان عبد الله

المراقبون والمطلعون توقفوا ملياً عند بند الطرف «الثالث» المحايد، الذي أعطته الخطة حق استلام السلاح الثقيل، وجرت تسمية الصواريخ الباليستية التي هي بحوزة الجيش اليمني وبقية الأسلحة المتطورة، ومن هي الجهة اليمنية التي تمتلك القدرة على تنفيذ مثل هذا القرار. بمعنى آخر وفق الخطة الأميركية على الجيش اليمني أن يسلم مصادر قوته واقتداره التي ابقته صامداً طوال مدة هذه الحرب إلى قوة لا تزال مجهولة.

كما لفت المراقبون في تصريح كيري ادعاء التهديد الإيراني، وبأنها ترسل الصواريخ وغيرها من الأسلحة المتطورة الى اليمن، وأن هذا التهديد يمتد الى ابعد من اليمن بكثير، وهو ليس فقط تهديداً للمملكة السعودية والمنطقة فقط، بل هو تهديد للولايات المتحدة... ولا يمكن أن يستمر. وأرجع هؤلاء تصريح كيري الى أنه طمأنة أميركية مباشرة للجانب السعودي، وأن واشنطن لم تنفض يدها من الحرب أو أنها تركت الرياض وحيدة في المعترك السياسي والميداني اليمني. إشارة كيري بهذا الصدد جاءت بعد سحب واشنطن عدداً من المستشارين العسكريين الذين كانوا يخدمون في غرف العمليات العسكرية السعودية، كما يأتي كلام كيري بعد تنامي الشعور الخليجي من الخشية من أن واشنطن ملّت الاستمرار في الحرب من دون أفق سياسي، ومن دون تحقيق الأهداف، وهو تأكيد صريح من أن الإدارة الأميركية سوف تستمر في دعم حلفائها الخليجين بالحرب على اليمن.

عليه، ولكن هذا البند ليس إلا استدراجاً لوفد صنعاء ل جولات جديدة من المفاوضات بعد وصول المفاوضات الأخيرة لحائط مسدود.

وتأتي المبادرة بعد فشل جولة التصعيد العسكري وانتهاء الخطوط الدفاعية السعودية على الحدود وتوغّل الجيش اليمني إلى مناطق باتت تمثل خطراً وشيكاً على بعض مدن الجنوب السعودي، برغم أنّ رئيس المجلس السياسي الأعلى في صنعاء السيد صالح الصماد أعلن أن هدف التوغلات اليمنية ليس لقمع الأراضي السعودية إنما لمنع العدوان السعودي على الشعب اليمني.

الخطة الأميركية وتصريح الصماد يؤشران إلى أنّ طرفي النزاع يؤكّدان العودة إلى السقوف التي كانت قبل جولة التصعيد الأخيرة في محاولة لفتح الطريق إلى المسار السياسي من جديد، حيث ستبحث الأطراف بجولات مكوكية برعاية أممية عن صيغ للحل بما ينسجم مع شروطها.

ووفق موازين القوى وقرار القيادة اليمنية ببقاء سقوف العمليات العسكرية في داخل الأراضي السعودية بما ينسجم ورفع العدوان عن الشعب ووقف الغارات الجوية عن المدن اليمنية، فإن بقية بنود المبادرة الأميركية تختزن بذور فشلها، وأعدت صياغتها بما يتوافق والشروط السعودية بالملء، الأمر الذي يفقدها الدفع السياسي من قبل صنعاء، وإن كان مطلب استمرار المفاوضات لدى اليمن بالتزامن مع الصمود الميداني قراراً استراتيجياً مهما كانت الظروف في الوقت الراهن.

في منتصف الأسبوع الماضي أعلن وزير الخارجية الأميركية جون كيري في المؤتمر الصحفي الذي عقده في جدة مع نظيره السعودي، مبادرة جديدة لوقف الحرب على اليمن.

«الخطة» قدّمت كإطار عام، وكان من المفترض أن تعلن السفارة الأميركية في الرياض تفاصيل المبادرة في وقت لاحق، ولكن المفاجأة أنّ السفارة السعودية في واشنطن هي التي أعلنت تفاصيل الخطة.

الاعلان السعودي عن المبادرة المؤلفة من خمسة بنود هو تكرار للمفاوضات السابقة التي استمرت أشهراً طويلة، غير أنّ الجديد فيها هو الموافقة على تأليف حكومة وحدة وطنية تشمل جميع المكونات اليمنية. يعدّ بند تأليف الحكومة الوطنية تراجعاً مهماً وضرورياً بعد تعنت وفد الرياض في رفضه طوال مدة المفاوضات، وهذا يكشف زيف ادعاءات ما تسمى شرعية هادي بالاستقلال وحرية اتخاذ القرار، حيث سارع الناطقون باسم هذه «الشرعية» إلى الموافقة المبدئية على هذه المبادرة وقبولها، وهذا شيء متوقع ومعروف، حيث القرار أولاً وأخيراً بيد واشنطن وإلا فما معنى اصرار هذا الوفد على رفض تأليف الحكومة في المفاوضات السابقة، والموافقة عليها ضمن الخطة الأميركية الحالية.

تأليف الحكومة الوطنية في المبادرة الأميركية هو البند الوحيد الواضح الذي يمكن قبوله والموافقة

خمسة من أعضاء «المركزية» موجودين بالتزامن في القاهرة وعمان.

ويبدو أن خشية مصر من هيمنة قطر وتركيا على المشهد الفلسطيني يدفعها أكثر إلى الضغط على عباس بقبول المصالحة مع خصمه دحلان؛ فالقاهرة تنظر بعين القلق إلى التقارب التركي - الإسرائيلي مع بقاء مبادرات السيسي قيد الانتظار.

في المقابل، يخشى الأردن خروج الأوضاع في الضفة المحتلة عن السيطرة بعد رحيل عباس عن السلطة، وحالة الفراغ السياسي التي ستحدث في ظل الصراع المحتدم بين خلفائه على كرسي الحكم، وقد يتطور بسهولة ليصير صراعاً دموياً مسلحاً، على غرار الاشتباكات التي شهدتها مدينة نابلس، شمالي الضفة، بين مسلحين محسوبين على «فتح» وأجهزة أمن السلطة، وراح ضحيتها خمسة أشخاص.

أما عباس، فلديه من الأسباب ما يكفي ليذهب مرعماً إلى مصالحة مع دحلان، لأنه محاط بالطامعين المتناحرين على خلافته من جهة، ومن جهة أخرى يخطط العدو لفتح خطوط اتصال مع شخصيات أكاديمية ورجال أعمال فلسطينيين سعياً إلى تجاوز السلطة ورئيسها، وهو الأمر الذي أعلنه صراحة وزير الأمن الإسرائيلي، أفينغور ليبرمان، قبل أيام، علماً بأنه على صداقة أيضاً مع دحلان.

وفي ظل حالة التراخي التي تعيشها السلطة ما بين سيطرة «حماس» القوية على القطاع، وصراع النفوذ على الأرض في الضفة، لم يبق لرئيس السلطة خيارات إلا شخص بقوة دحلان. ولكن ما بهم عباس هنا أن تبقى مصالح أبنائه وأحفاده بمنأى عن الملاحقة، وألا يهتس التيار «العباسي» من بعده، على غرار ما فعله هو بالعرفاتين بعد توليه الحكم.

تقرير

مناورات جوية إماراتية مع إسرائيل:

الانتقال إلى مرحلة التنسيق العسكري العلني

ما يُعزِّز الحاجة للانتقال إلى مرحلة إجراء المناورات، والكشف عنها، هو فشل المخططات التي تستهدف سوريا والعراق ومعهما اليمن، الأمر الذي دفع السعودية وحلفائها، للبحث عن طرف اقليمي يتمتع بـ«ثقل نوعي» استراتيجي بهدف إحداث قدر من التوازن مع محور المقاومة وفي مواجهة التهديدات التي قد تتعرض لها هذه الدول، وعلى أساس تحقيق المصالح المشتركة.

وكانت وسائل الاعلام الاسرائيلية قد كشفت عن مناورات جوية جرت بين 15 - 26 الشهر الماضي، في الولايات المتحدة الأميركية. وهي المرة الأولى التي يجري فيها الاعلان عن مناورات مشتركة تشترك فيها اسلحة الجو الاسرائيلي والاماراتي والباكستاني والاسباني.

وبحسب القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، كانت المناورة مميزة لأنه جرى خلالها تدريب أسلحة الجو المذكورة على تنفيذ عشرات المهمات الهجومية والمعارك الجوية والتزود بالوقود في الجو. ولفت التقرير إلى أنهم في سلاح الجو الإسرائيلي يرون أن «ثمة أهمية كبيرة جداً مجرد أن طيارين إسرائيليين يتدربون معا مع طيارين اماراتيين وباكستانيين، ولكونهم لم يرفضوا التحليق مع الطيارين الإسرائيليين». وبحسب ضابط رفيع في سلاح الجو الأميركي، لم تقتصر المناورة على التحليق المشترك فقط بل «الإعداد للمهام والمعلومات الاستخباراتية وفهم الجبهة والتنفيذ في الجو». هذا مع الإشارة إلى أن إسرائيل تشارك في مثل هذه المناورات، منذ عدة سنوات.



صورة نشرها حساب «قوات الجو الإسرائيلية»، من مناورات «العلم الاحمر»

الرؤية العامة التي ينطلق منها إجراء هذه المناورة، والسياق الذي تندرج ضمنه، ويؤشر الى ما سينبعها من خطوات ومناورات مشابهة.

على المستوى السياسي، تؤشر هذه المناورات ايضاً إلى المرحلة التي بلغت العلاقات السرية ومستوى التنسيق بين تل أبيب والعديد من الاطراف العربية، وعلى رأسها السعودية ومعها الامارات ايضاً. لكن

حساب الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

لكن اللافت أن حدثاً على مستوى إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع إسرائيل، يمزّ كما لو أنه خبر عادي، وليس كشفاً عن تنسيق مع من يفترض أنه تنسيق مع عدو الشعوب العربية ومع من هجر الشعب الفلسطيني ولا يزال الأمر الذي يعكس نجاحاً نسبياً سعودياً ولكل معسكر التطبيع، في الدفع نحو تنضج البيئة الاقليمية نحو خطوات لاحقة، واستكمالاً للمرحلة التي تمر بها المنطقة.

كما هو الحال في أي مناورة عسكرية، فقد كانت مناورة أسلحة الجو في الولايات المتحدة، كما كشف ضابط إسرائيلي، «أقرب إلى حرب حقيقية وتشمل مواجهة طائرات معادية، وتهديد صواريخ مضادة للطائرات، بما فيها بطاريات أرض - جو، من طراز أس - 300 التي بحوزة إيران، وهجمات ساير ضد الطائرات». وهو ما يوضح

منذ أن جرى الانتقال إلى مرحلة العلاقات العلنية بين السعوديين والإسرائيليين، كان واضحاً أن ما يجري جزء من مسار تصاعدي له ما قبله وما بعده، وسيجّر معه ووراءه أطرافاً خليجية أخرى

علي حيدر

لم يكن مفاجئاً الكشف عن مناورات مشتركة بين سلاح الجو الإماراتي، ومعها الباكستاني، مع سلاح الجو الإسرائيلي في الولايات المتحدة، وايضاً، لن يكون مفاجئاً في أي مرحلة لاحقة الكشف عن المزيد من التنسيق والتعاون مع تل أبيب، من قبل دول المعسكر التي ترفع راية التطبيع والتحالف مع كيان الاحتلال.

صحيح أن هذه الخطوة تنطوي على مضمون ودلالات عسكرية، ولكنها قبل ذلك، تعكس خيارات استراتيجية تكفل الطرف السعودي بالتدرج في تظهيرها، لما للرياض من «مركز ثقل» في تطبيع العلاقات مع العدو، وباعتبارها تملك كلمة الفصل في الانتقال إلى مرحلة التحالف معه. نتيجة ذلك، كان متوقعاً في حينه، وإن أيضاً، أن تكون أمام المزيد من الخطوات «الكلمية والنوعية» في سياق الانتقال إلى مرحلة جديدة في الموقف من العدو الإسرائيلي بما فيها التسوية لنظرية التنسيق وتعزيز التعاون مع تل أبيب على قاعدة المصالح والتهديدات المشتركة. وبطبيعة الحال، كل ذلك على

نجاح نسبي سعودي في الدفع نحو تنضج بيئة «التطبيع»